سلطة المياه الفلسطينية
PALESTINIAN WATER AUTHORITY

قطرة حياة

نشرة فصلية تصدر عن سلطة المياه الفلسطينية
العدد الأول - أيار ٢٠١٨

مشروع محطة معالجة المياه العادمة في غزة

مؤتمر المانحين يوفر 565 مليون دولار لمحطة التحلية المركزية في غزة

افتتاح مشاريع استراتيجية

من الطبيعة إلى الطبيعة
سلطة المياه تحتفل باليوم العالمي للمياه

الإرادة والتصميم أساس تحقيق الإنجازات مهما عظمت التحديات

المهندس مـــازن غنيـــم
رئيس سلطة المياه

إيماناً منّا أنّهُ لا توجد كلمة مستحيل أمام عظَم الهدف ونُبل الغاية في حُبّ وخدمة وطننا الغالي فإنّه لمَن دواعي سُروري شخصياً، ومن دواعي فَخر كُلّ عامل في سلطة المياه وكلّ شريك آمن بقضيّتنا ووَضعَ يَدهُ بيَدنا، أن أتواصلَ معكُم بالعدد الأوّل لهذه النّشرة، ونحنُ نزُفّ لكم إنجازات كبيرة ونوعيّة حُقّقَت رغمَ ما يضعُه الإحتلال من تحدّيات صعبة أمامَنا، والتي لم تحُدّ من عزيمتنا بل زادتنا إصراراً على العمل دون كلل أو ملل في سبيل تقديم أفضل خدمة مُمكنة لهذا القطاع الحيويّ والذي يُعتبرُ الرّكيزةَ الأساسيةَ للحياة والتّنمية، واضعين على أنفُسنا مسؤوليةً كبيرةً للعمل على إيجاد وتنفيذ مشاريعَ استراتيجية من خلال طُرق كافة الأبواب، والبحث عن كافّة الحُلول المُمكنة والبديلة والتي من شأنها مساعدةُ أبناءِ شَعبنا في الحصول على أقلّ حُقوقهم الإنسانية وهي الحقُّ في الميـــــــــــاه.

وانطلاقاً من هذا الأساس، فقد شَهدَ الرُبع الأول من هذا العام الخُطوة الهامّة التي طالَ العملُ عليها وبُذلت جهود عظيمة محلياً ودولياً لتحقيقها، وهي نجاح مؤتمر المانحين في تأمين ٥٦٥ مليون دولار أي ما يعادل ٨٠٪ من تكلفة برنامج تحلية المياه في غزة، الأمر الذي سيُمكننا اليوم من الإنطلاق نحو الخطوات العملية على الأرض في تنفيذ هذا البرنامج الحيوي الكفيل في إنقاذ أهلنا في غزة من الكارثة المُحدقة بهم بسبب أزمة المياه، كما شهدت هذه الفترة افتتاح سلسلة من المشاريع الاستراتيجية تنفيذاً لجزء من خطة سلطة المياه والتي وُضعت لإنقاذ الوضع المائي الكارثي في غزة، والتي توّجها مؤخراً افتتاح محطة معالجة المياه في الشمال، والتي تعتبر الأولى من نوعها تطوراً وحجماً في القطاع وبتمويل يقارب ١٢٥ مليون دولار. إن المشاريعَ والبرامجَ المُكثّفة والنوعية التي تمّ تنفيذُها مؤخراً في القطاع تُعطي مثالاً حقيقياً لحرص الحُكومة الفلسطينية الكبير على تحسين الأوضاع المعيشية الصعبة لأهلنا في القطاع.

واليوم، يتواصلُ وبشكل مُكثف تنفيذُ العديد من المشاريع والبرامج على الأرض وفق خُطط سلطة المياه الفلسطينية لتشملَ كافة محافظات الوطن، بالتوازي مع الخطوات المَدروسة نحوَ إصلاح قطاع المياه ومواصلة الجُهود الرّامية إلى حَشد التأييد والدّعم الدولي لعَدالة قضيتنا وحقوق شعبنا في كافّة المحافلِ والمَنابرِ الدّولية، وحافزُنا الرئيسي تلبيةُ متطلبات شعبنا وتحصيل حُقوقه المائية.

وختاماً، فإنني أودُ أن أُعبّرَ عَن شُكري وتَقديري لكافّة الشركاء الدّاعمين والمانحين لقطاع المياه، وأتطلّعُ لأن يُوفّقَنا الله جميعاً في مواصلة العمل وخصوصاً في هذه المرحلة الحسّاسة والهامّة لتنفيذ البرامج والخُطط الهادفة لإرساء قواعد وأُسس بناء دولتنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.
والله وَليُّ التّوفيق

بتوجيهات من فخامة الرئيس

نجاح مؤتمر المانحين لتنفيذ برنامج التحلية المركزية

خطّ الرئيس محمود عباس أسس العمل الاستراتيجي في مؤسسات الدولة، التي حرص من خلالها على استعادة جميع حقوق شعبنا المسلوبة من الاحتلال، وتعزيز وحدة الشعب، والأرض، والمؤسسات. كان يضع نصب أعينه دائماً حق شعبنا في الحصول على المياه والذي يمثل حقنا في الحياة، فهو صاحب فكرة مشروع التحلية المركزية في قطاع غزة، الذي سينقذ مليوني مواطن من كارثة إنسانية تشمل وقف استنزاف الخزان الجوفي والحد من التدهور البيئي.

وقاد الرئيس الحلم منذ سنوات وحمل المشروع بطياته في لقائاته مع كافة الأشقاء والأصدقاء والشركاء، وتحدث في أكثر من مناسبة مع عدة دول لدعم هذا المشروع والبدء في تنفيذه ، لما له من مساس بحق أساسي لأبناء شعبنا وهو الحصول على حقه بالمياه، وتحديداً بما يتعلق في أزمة المياه في قطاع غزة. وعليه فإنه أعطى تعليماته منذ البداية إلى الحكومة الفلسطينية وسلطة المياه بضرورة العمل لإنجاز هذا المشروع، حيث قامت سلطة المياه بوضع المشروع ضمن خطتها واستطاعت بدعم من الحكومة من أن تضع هذا البرنامج على رأس أولويات المانحين في قطاع المياه، ومن خلال شحذ الهمم والعمل المكثف لتوفير كافة المتطلبات لعقد وإنجاح مؤتمر المانحين الذي شكّل علامة فارقة في عمر المشروع بتوفير أكثر من ثمانين بالمئة من قيمة الإجمالية للمشروع المائي الأكبر.

واليوم نعمل على اعتاب مرحلة جديدة لنتمكن من خلالها توفير مياه آمنة وصالحة للشرب لأهلنا في قطاع غزة، ولن نتوقف حتى يتم إتمام خطة سلطة المياه في تنفيذ المشروع وإنقاذ القطاع من كارثة وشيكة بحلول عام ٢٠٢٢.

أهم نتائج مؤتمر المانحين

استطاع مؤتمر المانحين تحقيق أهدافه الرئيسية وذلك بتوفير ٥٦٥ مليون دولار لاستكمال التمويل اللازم لأضخم مشروع مائي في فلسطين. حيث نجحت سلطة المياه في اقناع الدول والمؤسسات المانحة بأهمية البرنامج الحيوي لانقاذ مليوني فلسطيني في قطاع غزة من الكارثة الانسانية المحدقة بهم، كون أكثر من ٩٧٪ من مياه القطاع غير صالحة للاستخدام الآدمي، وأن الخزان الجوفي والذي يواجه استنزافا مفرطا على وشك الإنهيار.

وسيوفر برنامج التحلية المركزية مصدراً مستداماً نوعاً وكماً للمياه هناك، حيث ستنتج ٥٥ مليون متر مكعب سنوياً كمرحلة أولى حتى عام ٢٠٢١، وسيتم توسعتها مستقبلاً كمرحلة ثانية لتنتج بقدرة تصل إلى ١١٠ مليون متر مكعب سنوياً. وستساعد محطة التحلية في وقف استنزاف الخزان الجوفي، والتخفيف من التدهور البيئي لمياه البحر وتوفير آلاف فرص العمل، مما سيسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية اليومية لأهلنا في القطاع.

ومن خلال العمل المتواصل لحشد التأييد الدولي للضغط على اسرائيل، أسفر المؤتمر على حصول المانحين على تعهدات من الجانب الإسرائيلي تضمن تنفيذ البرنامج، وعدم التعرض له مستقبلاً إضافة للسماح بإدخال المواد والمعدات اللازمة لتنفيذ كافة مراحل المشروع.

نجاح المؤتمر ..تتويج جهود ٣ سنوات من العمل المتواصل على كافة الصعد

جاء نجاح مؤتمر المانحين تتويجاً للجهود الدولية التي بدأت منذ أكثر من ٣ سنوات تخللها عقد شراكات دولية استراتيجية، إضافة إلى عقد سلسلة من اللقاءات الدولية المكثفة مع الجهات المختصة في العديد من العواصم العالمية، ونقل صورة الوضع المائي المتدهور في القطاع إلى مختلف المنابر والمحافل الإقليمية والدولية.

وقبيل انعقاد المؤتمر عملت سلطة المياه على انهاء كافة الجوانب المالية والإدارية، حيث تم الاتفاق على الهيكل الاداري للبرنامج وموازنة البرنامج (٥٦٢.٣ مليون يورو) وآلية دخول المواد والمعدات والأفراد وآلية إدارة صناديق الائتمان وتم تشكيل لجنة توجيهية برئاسة رئيس سلطة المياه وعضوية الاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط. وتم خلال شهري شباط وآذار ٢٠١٨ القيام بزيارات وعقد لقاءات

دولية ثنائية في كل من (بريطانيا، فرنسا، هولندا بلجيكا، النمسا، اليابان، وتركيا) حيث كان الوفد المشكل لزيارة هذه الدول برئاسة رئيس سلطة المياه وعضوية كل من الاتحاد من أجل المتوسط وبنك الاستثمار الاوروبي.

أما على الصعيد الفني فقد أفضت الجهود المكثفة خلال السنوات الماضية للفرق الفنية واللجنة التحضيرية إلى إنجاز جميع الدراسات الفنية والبيئية والاجتماعية، وكذلك العطاءات الخاصة بمحطة التحلية ومكوناتها الأخرى، وتخصيص الأرض اللازمة للمحطة وتلك اللازمة لمحطة توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية. إضافة إلى إيجاد حلول لتوفير الطاقة للمحطة في ظل ما يواجهه القطاع من أزمة متفاقمة على هذا الصعيد. وماليا تم عمل كافة الدراسات للحصول على التقديرات النهائية للتكلفة الإنشائية والتشغيلية للمحطة، وتم تقدير الجدوى الاقتصادية للمشروع من اجل ادارة وإنتاج وتوزيع المياه.

شكر لشركائنا لتقديرهم لإحتياجات شعبنا وايمانهم بعدالة قضيتنا

تتوجه سلطة المياه بالشكر الخاص لأعضاء اللجنة التحضيرية والمُشكلة من الاتحاد الأوروبي، وبنك التنمية الإسلامي والإتحاد من أجل المتوسط، وبنك الإستثمار الأوروبي، والبنك الدولي لدعمهم المتواصل لجهود سلطة المياه في تنفيذ برنامج التحلية المركزية، ومواكبة مختلف المراحل السابقة والتنسيق المتواصل في محاولة لإيجاد حلول لكافة التحديات.

وتتوجه بالشكر والامتنان لكافة الدول والمؤسسات المانحة التي أسهمت في دعم برنامج التحلية من خلال مؤتمر المانحين وهم :

- البنك الإسلامي للتنمية
- الإتحاد الأوروبي
- دولة الكويت
- الجمهورية الفرنسية
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- الجمهورية التركية
- إمبراطورية اليابان
- جمهورية سلوفينيا
- جمهورية النمسا
- مملكة هولندا
- جمهورية رومانيا
- جمهورية قبرص
- الجمهوريّة الإيطاليّة
- جمهورية مالطا

"مؤتمر المانحين سلّط الضوء على الحاجة الملحة، ودور المجتمع الدولي للمشاركة في البحث عن حلول ملموسة لأزمة المياه في قطاع"

د. رامي الحمد الله
رئيس الوزراء

جانب من الإجتماعات الدولية التحضيرية للمؤتمر

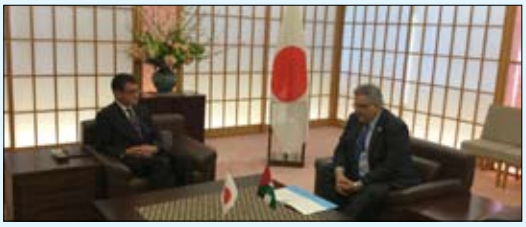

وزير الخارجية الياباني السيد تارو كونو_اليابان

نائب وزير الخارجية التركي السيد أحمد يلدز

المدير التنفيذي لوكالة التنمية الفرنسية السيد جيرمي بالي

مشاريع استراتيجية لانقاذ غزة:

محطة معالجة المياه العادمة في شمال غزة

افتتح في الثالث عشر من شهر آذار من هذا العام، أحد المشاريع الاستراتيجية لسلطة المياه مشروع محطة معالجة المياه العادمة في شمال غزة (الإنجست)، والذي يعتبر أكبر وأحدث محطة معالجة مركزية في قطاع غزة. وقد وصلت تكلفة المشروع إلى نحو ١٢٥ مليون دولار أمريكي بدعم وتمويل من البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، وكالة التنمية الفرنسية، وكالة التنمية السويدية، وكالة التنمية البلجيكية.

وقد واجه المشروع منذ بداياته العديد من العقبات الناتجة عن القيود الإسرائيلية على إدخال المواد والمعدات التي تأخرت لفترات متفاوتة جراء الحصار فاقت عقداً من الزمن. إضافة إلى الحاجة إلى مصدر طاقة كهربائية يزود المحطة باحتياجاتها للتشغيل والمعالجة بشكل فعال ومتواصل(نحو ٦ ميغاوات) في ظل أزمة الطاقة المزمنة في قطاع غزة.

أهمية المشروع

• يخدم المشروع سكان المنطقة الشمالية لقطاع غزة (جباليا، بيت حانون، بيت لاهيا، وأم النصر) والذي يزيد عددهم عن ٣٥٠ ألف نسمة، بقدرة استيعابية تصل إلى٣٥,٦٠٠ م٣ يومياً

• عانت المنطقة لسنوات عديدة من مشاكل الصرف الصحي ومخاطرها البيئية، ليأتي هذا المشروع كحل مستدام بهدف تحسين وضع الصرف الصحي فى شمال قطاع غزه، وتقليل المخاطر البيئية والاجتماعية الناتجة عن تجميع المياه العادمة فى الاحواض العشوائية.

• يعمل المشروع على معالجه المياه العادمة، بالإضافه الى انتاج الكهرباء من غاز الميثان المتولد من المعالجة لتغطى ٥٠٪ من القدرة التشغيليه.

• الحد من استنزاف الخزان الجوفى عن طريق إيجاد مصادر مياه غير تقليدية تسهم في التخفيف من أزمة المياه في قطاع غزة.

• سيساهم مساهمة كبيرة في تحسين الوضع الاقتصادي من خلال ري ١٥ ألف دونم من الأراضي المزروعة بمحاصيل ملائمة في المنطقة بالمياه.

• أما الآثار الأخرى بعيدا عن المياه والصرف الصحي فقد خلق المشروع الآلاف من فرص العمل

• بداية مرحلة جديدة نحو وقف التدهور البيئي والإستنزاف الكبير للخزان الجوفي في القطاع.

افتتاح المشروع

وقد افتتح المشروع دولة رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله، ورئيس سلطة المياه م. مازن غنيم، وشارك بالافتتاح رئيس جهاز المخابرات العامة اللواء ماجد فرج وعدد من الوزراء، ونائب رئيس البنك الدولي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حافظ غانم، ونائب ممثل الاتحاد الأوروبي في فلسطين توماس نيكلاسون، وممثلين عن الدول المانحة والمؤسسات الشريكة بالإضافة إلى المجتمع المحلي .

د. رامي الحمد الله:

"ستتوج مشاريع سلطة المياه للنهوض بالواقع المائي بغزة وبلورة حل مستدام للأزمة البيئية والإنسانية بإنشاء مشروع محطة التحلية المركزية، وإننا هنا لنضع ركيزة من ركائز الدولة ونساهم معاً في تدشين مشروعنا الوطني والإنساني بإطلاق العمل في محطة معالجة مياه الصرف الصحي في شمال غزة لتوفير مصادر بديلة، وسنواصل من منطلق واجبنا وعملنا اليومي تطوير البنى التحتية لدولتنا والوصول بخدمتنا إلى مواطنينا في كل شبر بدولة فلسطين"

م.غنيم: "نحتفل بتشغيل أحد أهم المشاريع الحيوية التي نفذتها سلطة المياه بالتعاون مع كافة الشركاء، بهدف تحسين حياة أكثر من ٣٥٠ ألف مواطن في شمال غزة وتوفير مصدر بديل للمياه، رغم كل ما واجهه المشروع من عراقيل وقيود فرضت من قبل الاحتلال الاسرائيلي على دخول المواد والمعدات على مدار سنوات".

سلطة المياه تفتتح محطة معالجة المياه العادمة لحل مشكلة المياه والصرف الصحي في غزة

إيماناً من سلطة المياه، بضرورة تسهيل حياة المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، ولحل مشاكل الصرف الصحي في قطاع غزة، عملت سلطة المياه على مدار سنوات طويلة في التخطيط والتنفيذ لتنفيذ مشروع محطة معالجة المياه العادمة في شمال غزة، لتصبح الفكرة التي أطلقتها سلطة المياه منذ عدة سنوات حقيقة على الأرض.

الحلم المقرون بالتخطيط، أثمر عن تدشين بشكل رسمي بقيمة إجمالية تصل ١٢٥ مليون دولار، لتخدم أكثر من ٤٠٠ ألف نسمة من سكان شمال قطاع غزة، يعانون أوضاعاً كارثية جراء سوء وضع الصرف الصحي في المنطقة.

بدأت المحطة الجديدة لمعالجة المياه العادمة في شمالي قطاع غزة بالعمل بشكل تجريبي، بعد معاناة سكان القطاع من كارثة بيئية، جراء التلوث الناجم عن تعذر معالجة مياه الصرف الصحي، وبعد سنوات من العمل المضني وفقاً لتخطيط دقيق لحاجات المنطقة، ولإعادة تشييد المحطة الجديدة، لتوفر هذه المحطة حلاً مستداماً لإدارة المياه العادمة لصالح حوالي ٤٠٠ ألف مواطن.

المحطة بقدرة تشغيلية تصل إلى ٣٥،٦٠٠ متر مكعب يومياً، وستعالج مياه الصرف الصحي لأربع بلديات شمال غزة هي: جباليا، بيت لاهيا، بيت حانون، وأم النصر، وجاء المشروع بتمويل من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، وتم تنفيذه على ثلاث مراحل من خلال سلطة المياه الفلسطينية.

رئيس سلطة المياه م. مازن غنيم يرى أن انطلاق أحد أهم المشاريع الحيوية والاستراتيجية التي نفذتها سلطة المياه بالتعاون مع الشركاء، يهدف إلى تحسين حياة أكثر من ٤٠٠ ألف مواطن في شمال غزة وتوفير مصدر بديل للمياه، رغم كل ما واجهه المشروع من عراقيل وقيود فرضت من الاحتلال الاسرائيلي على دخول المواد والمعدات على مدار سنوات.

وبين أن المحطة ستعمل على نقل مياه الصرف الصحي من المناطق المذكورة إلى مكان المعالجة، وبعدها تبدأ مرحلة تشغيل المحطة لإعادة تنقية المياه، وتستخدم المياه الناتجة بعد المعالجة لري نحو ٥٠٠ هكتار زراعي، والحفاظ على المياه الموجودة في الخزان الجوفي، كما أنها تسهل من عملية نقل المياه إلى المنازل.

بداية انشاء المحطة كانت انعطافة مفصلية في معالجة الحالة الحرجة على صعيد الصرف الصحي عقب انهيار جدار حوض تجميع مياه الصرف الصحي في بيت لاهيا، وتدفق مياهه باتجاه أم النصر؛ ما أسفر عن مقتل خمسة أفراد وعدد من الإصابات ونزوح آلاف المواطنين جراء هذه الكارثة، عدا عن الخطر المتمثل بتلوث المياه الجوفية جراء عدم كفاءة وقدم نظام معالجة مياه الصرف الصحي القائم؛ الأمر الذي قد يضع كافة سكان القطاع في دائرة الخطر؛ ما ترتب عليه اتخاذ إجراء فوري لتدارك الوضع، ليأتي المشروع الممول من البنك الدولي كاستجابة طارئة للخطر المباشر على التجمعات السكانية القريبة من أحواض تجميع مياه الصرف الصحي.

وتمكنت سلطة المياه من تخفيف حدة التهديدات البيئية والصحية الناجمة عن محطة بيت لاهيا القديمة والمحملة فوق طاقتها عبر تشييد محطة ضخ جديدة، وتسعة أحواض ترشيح، ومد خط ناقل رئيسي مضغوط لدعم نقل مياه الصرف الصحي من بيت لاهيا إلى موقع محطة المعالجة الجديدة، وبناء محطة حديثة الطراز مع نظامي ترشيح للمياه المعالجة، وإعادة ضخ من الحوض الجوفي سيحقق حلاً مستداماً على صعيد إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي القطاع.

شريان الحياة
نموذج لأهمية التكامل مع الهيئات المحلية

إفتتح رئيس سلطة المياه الفلسطينية م. مازن غنيم ورئيس بلدية نابلس م. عدلي يعيش وبمشاركة محافظ نابلس اللواء أكرم الرجوب وممثلون عن المؤسسات الرسمية والشعبية مشروع "شريان الحياة" في محافظة نابلس، والذي يهدف الى تحسين خدمة المياه، والعمل على توفير كميات مياه إضافية لأغراض الشرب لمدينة نابلس، وبعض القرى المجاورة والمخيمات الأربعة التابعة لمدينة نابلس، ليخدم حوالي ٢٠٠،٠٠٠ مواطن، وذلك عن طريق زيادة كميات المياه المضخوخة في الخط وتخفيض الفاقد، حيث تقدر كميات المياه الإضافية التي يمكن ضخها بالخط بحوالي ٦٠٠م٣/الساعة، بالإضافة إلى تقليل تكاليف الصيانة المرتفعة والتخفيف من أعباء أعمال الصيانة المتكررة الناتجة عن اهتراء الخط.

تقديرا للصعوبات التي كانت تواجه المشروع وللمساهمة في تذليل العقبات أمام تنفيذه، ساهمت سلطة المياه إلى جانب عدد آخر من الشركاء بتوفير المواد اللازمة لتنفيذ المشروع من معدات وأنابيب.

وادي الزومر
مشروع إنساني وضرورة بيئية

اجتمع رئيس سلطة المياه م. مازن غنيم ووزير الحكم المحلي د.حسين الاعرج، لبحث جملة من القضايا المتعلقة بقطاع الصرف الصحي وتنفيذ المشاريع الخاصة به، الى جانب المشاكل التي تواجه تنفيذ هذه المشاريع بشكل عام والمشكلة التي تواجه تشغيل مشروع الصرف الصحي في واد الزومر- محافظة طولكرم بشكل خاص والممول من الحكومة الالمانية، علماً بأنه قد تم انجاز اكثر من ٩٥٪ من المشروع.

وقد اتفق الوزيران خلال اللقاء على العمل الجاد والسريع من أجل حل المشاكل العالقة التي تعيق استكمال تشغيل المشروع، من خلال تشكيل لجنة فنية متخصصة من خبراء الوزارتين والجهات ذات العلاقة للعمل مع كافة الأطراف المشروع من أجل دراسة الأسباب التي أدت الى إعاقة تعطل المشروع والخروج بتوصيات لتصحيح المسار وتسريع تشغيل المشروع نظرا للأهمية البالغة للمنطقة وتماشيا مع سياسة الحكومة بالخصوص. كما اتفق الطرفان على ضرورة العمل المشترك والتعاون من أجل تطوير البنية التحتية وتسهيل تنفيذ المشاريع المستقبلية والمساعدة في التغلب على أي مشاكل تواجهها.

افتتاح أربعة خزانات ومحطات ضخ
جزء من إجراءات الحكومة من أجل إنقاذ الوضع في غزة

افتتح رئيس سلطة المياه م. مازن غنيم أربعة خزانات ومحطات ضخ في شمال ووسط وجنوب قطاع غزة. بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية وبتكلفة تقدر بحوالي ١٧ مليون دولار أمريكي وتشمل هذه المشاريع:

- خزان ومحطة ضخ "العطاطرة" غرب بيت لاهيا، بسعة ٣٨٠٠ متر مكعب، ويضخ نحو ألفي متر مكعب يومياً ليخدم حوالي ١٠٠ ألف نسمة في المنطقة.
- خزاني ومحطتي ضخ المياه في النصيرات، والبركة في دير البلح، وتبلغ سعة كل خزان ٣٨٠٠ متر مكعب وكل منهما يخدم حوالي ١٠٠ ألف مواطن.
- خزان ومحطة ضخ المياه "معن" في محافظة خانيونس.

يذكر أنه تم أنشاء الخزانات ومحطات الضخ الأربعة في الشمال والوسط والجنوب بالإضافة إلى تمديد الخطوط الناقلة، وخطوط التوزيع مع ما يلزمها من مناهل لعدادات المياه ومحابس بمختلف أنواعها.

خزّان تل الهوا يفتتح رسمياً لتحسين خدمة توزيع المياه لأكثر من ٢٥٠ ألف مواطن في مدينة غزة

بحضور العديد من الشخصيات الرسمية المحلية والدولية افتتح رئيس سلطة المياه م. مازن غنيم خزّان الدفاع المدني في تل الهوا، والذي يتسع ل ٣٠٠٠ متر مكعب، والممول من بنك التنمية الألماني بقيمة ٩٢٠ ألف يورو، بهدف تحسين خدمة توزيع المياه لأكثر من ٢٥٠ ألف مواطن في مدينة غزة.

"أشيد بالدور الفعّال لسلطة المياه في تنفيذ برامج تطويرية في قطاع المياه، وهذا المشروع هو ثمرة لتعاون متواصل واستمرار للعمل بين الحكومتين الألمانية والفلسطينية"

السيد بيتر بيرويش/ ممثل ألمانيا لدى فلسطين

منتدى المياه العالمي في البرازيل
يبعث رسائل الحقوق المائية الفلسطينية للعالم

يحمل المنتدى العالمي للمياه شعار "الشراكة في المياه" باعتبارها الحل الوحيد لكثير من مشاكل المياه عالمياً، وقد جاءت مشاركة فلسطين في منتدى المياه هذا العام تحت شعار "الشراكة في المياه لا معنى لها تحت الإحتلال" وذلك لتسليط الضوء على سيطرة الإحتلال على المصادر المائية الفلسطينية وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم فيها وأن الإحتلال لا يقيم وزنا لمبدأ الشراكة العادلة في المياه.

وقد شاركت سلطة المياه في مختلف مسارات منتدى المياه العالمي ٢٠١٨، ونجحت في تضمين الحقوق المائية الفلسطينية في البيان السياسي الختامي والتقارير الإقليمية. وحظى جناح فلسطين باهتمام زائري المنتدى من الوفود الرسمية والمؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني والخبراء الدوليين من المهتمين بقضايا وحقوق المياه. ونجحت مشاركة الوفد الفلسطيني في دحض الرسائل التي شارك بها الإسرائيليون.

تدشين الخط الناقل للمياه في عقابا

افتتح رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله ورئيس سلطة المياه م. مازن غنيم خط ناقل للمياه في عقابا- طوباس، بتمويل من الموازنة المالية لسلطة المياه الفلسطينية بتكلفة بلغت ١.١٣١.١٤٠ شيقل لتلبية احتياجات أهالي البلدة من المياه. ويهدف المشروع الى تحسين إمدادات المياه للمواطنين حيث يخدم المشروع حوالي ٩.٠٠٠ نسمة في بلدة عقابا. وسيسهم المشروع في زيادة كمية المياه إلى البلدة وتقليل نسبة الفاقد في الخطوط القديمة والتي كانت شبه مهترئة.

رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله خلال افتتاحه للمشروع "تسعى الحكومة الى الاعتماد على الذات في ظل تخفيض الدعم الخارجي، ونؤكد على رفض مقايضة الثوابت الوطنية بالمال السياسي."

بدوره أكد رئيس سلطة المياه المهندس مازن غنيم على حرص الحكومة على التخفيف من معاناة شعبنا وتحسين الحياة اليومية لهم، والحفاظ على القطاع الزراعي ودعمه في طوباس والأغوار الشمالية، حيث أولت الحكومة الفلسطينية المنطقة اهتماماً خاصاً وعمدت على تنفيذ العديد من المشاريع الاستراتيجية ورصدت الموارد الفنية والمالية اللازمة لتطوير هذه المشاريع.

تحت رعاية رئيس سلطة المياه

افتتاح مركز خدمات جمهور كفر عقب

تحقيقاً للمسؤولية الوطنية المتمثلة في توفير خدمة المياه لكافة أبناء شعبنا الفلسطيني والتركيز على المناطق غير المخدومة وخاصة المناطق المهمشة ومناطق التماس كمنطقة كفر عقب، تم برعاية رئيس سلطة المياه الفلسطينية افتتاح مركز خدمات جمهور كفر عقب التابع لمصلحة مياه محافظة القدس، والذي سيشكل نقطة التواصل بين المواطن وبين مزودي خدمات المياه لما لذلك من أهمية في تحسين الأوضاع الخدماتية والإنسانية في المنطقة، وتسهيل كافة الإجراءات المتعلقة بتوفير الخدمة والأمور المالية الأخرى.

برامج التوعية للحفاظ على المياه

تتولى سلطة المياه المسؤولية الكاملة عن إدارة مصادر المياه في فلسطين، لتطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة والمستدامة لمصادر المياه، وتدرك أهمية دور المواطن في ظل سيطرة الاحتلال على معظم المصادر المائية في الحفاظ على المتاح من مياهه، باعتبارها أساس الحياة والتنمية، لذا فانها تطلق عدد من الحملات التوعوية بهدف تعزيز وعي المواطن حول الواقع المائي، وأهمية الاستخدام الأمثل للمياه، الذي يقصد به العمل على تربية النفس والتوسط وعدم الإسراف في استخدام المياه في كافة مناحي الحياة.

وتهدف الحملات لتغيير الأنماط والعادات المجتمعية نحو أنماط وسلوكيات أكثر استدامة للمياه، وتسليط الضوء على أهمية الربط على شبكات الصرف الصحي والتخلص من المياه العادمة بطريقة آمنة، وتعزيز مفهوم إعادة استخدام المياه المعالجة الصحي، وتحسين سلوكيات النظافة الصحية، وتعزز دور المواطن في دفع المستحقات المترتبة عليه.

تشمل الحملات التي تقوم بها سلطة المياه كافة شرائح المجتمع وخاصة النساء والشباب والطلاب والمعلميين والجامعات، وكبار المستهلكين من المصانع، والمزارعين، والجمعيات والاتحادات النسائية، الشيوخ والائمة وقادة المجتمع المحلي وموظفي مقدمي الخدمات.

نظمت سلطة المياه العديد من حملات التوعية، مثل حملة توعية في مسلية وركزت على أهمية ربط المنازل بشبكة الصرف الصحي، وأهمية اعادة استخدام المياه المعالجة، وحملة أخرى في قرى شمال غربي جنين، وتتابع حملات التوعية التي تقوم بها عدد من البلديات.

وضمن فعاليات يوم المياه العالمي، نظمت دائرة التوعية في سلطة المياه عدة فعاليات في مدارس محافظة رام الله والبيرة، اشتملت على إلقاء محاضرات توعوية حول مصادر المياه، والطرق المثلى للاستخدام الأمثل للمياه ومصادر تلوث المياه، وشملت اصطحاب مجموعة من طالبات المدارس في زيارة ميدانية الى ينابيع عين عريك للاطلاع عن كثب على أحد المصادر المائية، والتركيز في على مصادر تلوث الينابيع ودور المواطن في حمايتها والحد من تلويثها.

وتتابع سلطة المياه المدارس في القيام بعديد الأنشطة والتي تم عرضها في الاحتفال النهائي من خلال عرض مسرحي وزجل شعبي وقصيدة عن أهمية المحافظة على المياه، وعرض عدد من الرسومات للطلبة وفي نهاية الاحتفا تم عمل مسابقات للطلبة وتوزيع عدد من الجوائز على الفائزين.

إطلاق فعالية الضخ التجريبي لمشروع آبار الاسترجاع ضمن مشروع معالجة المياه العادمة في شمال غزة

أعلنت سلطة المياه انطلاق الضخ التجريبي لمشروع آبار الاسترجاع ضمن مشروع معالجة المياه العادمة في شمال القطاع، وذلك بعد إنجاز الشركة المتعاقدة جميع الأعمال الخاصة بمشروع آبار الاسترجاع. وتنفذ جملة من الفحوصات على جميع الأعمال والمعدات من قبل طواقم الاستشاري المشرف وسلطة المياه.

وأطلق رئيس سلطة المياه م. مازن غنيم عملية الضخ بمشاركة رئيس مجلس إدارة مصلحة مياه بلديات الساحل السيد ماجد أبو رمضان ورئيس مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء م. سمير مطير، ورؤساء بلديات جباليا وبيت لاهيا وبيت حانون وأم النصر.

إطلاق تشغيل محطة تحلية مياه البحر في جنوب القطاع بالطاقة الكهربائية

تم تشغيل محطة تحلية مياه البحر المحدودة في جنوب قطاع غزة بالطاقة الكهربائية، وذلك تنفيذاً للاتفاق الذي وقعته سلطة المياه وشركة توزيع الكهرباء في القطاع وفق الترتيبات المسبقة مع سلطة الطاقة.
وسيتم تزويد محطة تحلية الجنوب بحصة من الطاقة الكهربية تصل إلى ٢ ميغاوات، لإعادة تشغيل المحطة بالتيار الكهربائي من الشبكة بما يضمن تشغيلها بكامل قدرتها (٦ آلاف متر مكعب يومياً).

ويأتي الربط ضمن الحزمة الأولى للمشروع، التي تضمنت إنشاء ١٤ بئر استرجاع لتغطية احتياجات الري الزراعي لما مساحته ٥ آلاف دونم في المرحلة الأولى من مشروع محطة المعالجة.

انجازات نحو تنفيذ أكبر مشروع مائي في فلسطين "محطة التحلية المركزية" في غزة

تسليم وثائق العطاء والتصميم للأعمال الملحقة بمشروع محطة التحلية المركزية

تسلم رئيس سلطة المياه م. غنيم الوثائق من ممثل التحالف الاستشاري إليساندرو بودا في مدينة غزة. وكان الاستشاري استكمل مؤخراً إعداد ستة عطاءات لجميع مكونات المشروع وعلى رأسها الخط الناقل شمال- جنوب قطاع غزة، والخزانات ومحطات الرفع والضخ.

عقد الإجتماع الأول للجنة التوجيهية

ترأس م. مازن غنيم رئيس سلطة المياه الاجتماع الأول للجنة التوجيهية الخاصة بمشروع محطة التحلية المركزية في غزة، ويعتبر الاجتماع حصاد لجهود بذلت على المستوى الدولي والمحلي توّجت بهذا اللقاء تمهيداً للبدء في تنفيذ هذا المشروع. وضم الاجتماع ممثلين عن كل من مكتب رئيس الوزراء، وزارة المالية والتخطيط، سلطة جودة البيئة وسلطة الطاقة..

تسليم موقع محطة الطاقة الشمسية التابعة لمحطة التحلية المركزية للاستشاري المكلف.

تم تسليم الأرض الجديدة الخاصة بمحطة الطاقة الشمسية التابعة لمحطة تحلية مياه البحر المركزية من قبل رئيس سلطة الميـــاه م. مازن غنيم للاستشاري المكلف بإعداد التصاميم والعطاءات الخاصة بالمحطة، وذلك بعد استكمال الإجراءات الخاصة بتخصيص الأرض الكائنة غرب محافظة خانيونس وترسيمها، واستلامها من سلطة الأراضي رسمياً. وستغطي المحطة حوالي ١٥ في المائة من احتياجات محطة التحلية من الطاقة.

قطاع المياه الفلسطيني بين الرؤية والتحديات

كان ولا يزال للمياه دور تاريخي في حياة الفلسطينيين، فمصادر المياه كانت أساس في توزيع السكان الجغرافي، وفي تطور العديد من نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الأمر الذي ساعد الفلسطينيين في الحفاظ على ديمومة بقائهم وتقاليدهم وعاداتهم عبر السنين، فالعديد من القرى والتجمعات لا تزال تحمل اسم ينابيعها وعيونها.

لكن هذا الواقع تغير منذ الاحتلال الإسرائيلي والذي وضع الشعب الفلسطيني في معاناة مستمرة، فالمشكلة الأساسية تكمن في عدم سيطرة الفلسطيني على مصادره المائية وحرمانه من استخدامها، أو حتى الوصول إليها لتدخل المياه في ملفات الصراع مع الاحتلال.

الأرقام والحقائق تتحدث

تشكل المياه الجوفية في فلسطين المصدر الرئيسي للتزود بالمياه، إلا أن الاحتلال يستغل حالياً أكثر من ٨٥٪ منها، ليتراوح معدل استخراج المياه الجوفية من هذه المصادر للاستخدام الفلسطيني بحوالي ١١٣ مليون متر مكعب سنوياً حسب بيانات العام ٢٠١٦، علماً أن الحصة الفلسطينية من الأحواض المشتركة في الضفة الغربية حسب اتفاقية أوسلو (١١٨ مليون متر مكعب سنوياً)، لكن لم يطرأ عليها أي زيادة تذكر منذ أكثر من ٢٠ عاماً. وإذا ما تم الأخذ بعين الإعتبار الزيادة السكانية ومتطلبات التنمية، فان هذه الكمية لم تعد تكفي الاحتياجات السكانية الحالية في الضفة الغربية.

في قطاع غزة الصورة أكثر قتامة، فمعدل الإستخراج الاجمالي من الحوض الساحلي يتجاوز كمية التغذية السنوية للخزان بأربعة أضعاف، كما أن ٩٧٪ من مياه الخزان تعد غير صالحة للإستهلاك الآدمي وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية، بسبب دخول مياه البحر والتلوث الحاصل في تسرب مياه الصرف الصحي، ومن المقدر أن ينهار هذا الخزان بحلول عام ٢٠٢٠ الأمر الذي ينذر بكارثة إنسانية وشيكة في حال استمرار الوضع الراهن.

> "تقدّر حصة المستوطن الإسرائيلي بسبعة أضعاف حصة الفرد الفلسطيني!"

احتياجات الفلسطينيين من المياه تدق ناقوس الخطر

أمام ما تشير له الإحصائيات إلى أن حاجة الفلسطينيين لمياه الشرب آخذة بالزيادة بشكل متسارع، وإذا بقي الحال على ما هو عليه فلن تكون الحكومة الفلسطينية قادرة على تلبية أكثر من ٥٠٪ من هذا الاحتياج، الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولي تكثيف الجهود لرفع هذا الحصار المائي، حتى لا يكون مستقبل الأجيال مرهوناً بخطر الفقر المائي المتفاقم.

رؤية منبثقة من ثوابت ومسؤولية وطنية

ورغم عظم التحديات، إلا أن سلطة المياه متمسكة برؤيتها المتمثلة بتحقيق الأمن المائي من خلال تأمين مصادر مياه مستدامة قادرة على تحقيق الإحتياجات الأساسية والتنموية للشعب الفلسطيني، ولتحقيق هذه الرؤية تسعى سلطة المياه إلى وضع الخطط والإستراتيجيات الكفيلة بتطوير قطاع المياه بجميع مكوناته وإشراك جميع الجهات ذات العلاقة إقليمياً ودولياً إلى جانب المجتمع المحلي لتطوير خدمات المياه والصرف الصحي. إلا ان تحقيق هذه الرؤية يواجه تحديات صعبة تتلخص في ثلاث قضايا جوهرية:

فعلى الصعيد السياسي تُعتبر المياه إحدى قضايا الحل النهائي، لذلك فإن كثيراً من جوانبها عالق رهن الحل السياسي وطبيعة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي حول مصادر المياه. كما أن لجنة المياه المشتركة في وضعها الحالي تعتبر أحد أهم العقبات التي تقف في تطوير قطاع المياه الفلسطيني، الامر الذي ينبغي معه ضرورة وضع أُسس جديدة تضمن حقوق الشعب الفلسطيني العادلة في المصادر المائية المشتركة بحيث تكون مبنية على قواعد ومبادئ القانون الدولي والتي من أهمها الاستخدام العادل والمنصف.

أما على الصعيد المؤسساتي، فإن إقامة دولة مستقلة يتطلب وجود مؤسسات قادرة على الاستجابة لاحتياجات شعبنا، لذلك تم اعتماد خطة عمل للإصلاح لتحديد وتنفيذ برنامج شامل للإصلاح المؤسسي في قطاع المياه تقوده سلطة المياه لتحقيق الإدارة المتكاملة لقطاع المياه.

أما التحدي المالي فهو نتاج أن تطوير البنية التحتية في قطاع المياه بحاجة الى موازنة مالية مستدامة، حتى تكون سلطة المياه قادرة على تنفيذ استراتيجية تنمية قطاع المياه والخطة التنفيذية المنبثقة عنها.

زراعة الفول بالمياه المالحة

بحث: علي شيخ ابراهيم ـ جامعة النجاح الوطنية

أجريت دراسة لتقييم الاثر الناتج عن استخدام المحلول الملحي بدرجات مختلفة على نبات الفول (الصنفين القرطاسي والمحلي) بوجود أو عدم وجود بكتيريا B megaterium .

أجرى الباحث التجربة على صنفين من الفول تحت تأثير درجات مختلفة من الملوحة (٠،٢،٤،٦،٨) ds/m بوجود البكتيريا وعدمه في دفيئة بلاستيكية في مدينة جنين، في فصل الشتاء ٢٠١٦/٢٠١٧.

الأوعية تم ريها بتراكيز مختلفة من محلول كلورايد الصوديم، كل تركيز ملحي فيه مكرر من البكتيريا ومكرر لا يحتوي على البكتيريا، وأظهرت نتائج دراسة الإجهاد الملحي على النباتات التي لا تحتوي على البكتيريا تناقص في مقاييس النمو (طول الساق، عدد الاوراق، الوزن الرطب والجاف، كتلة الجذور...)، كمية الانتاج، كذلك زاد تركيز كلورايد الصوديوم في الاوراق مع تناقص في امتصاص عناصر كيميائية اخرى تعد مهمة للنبات كأثر سلبي للاجهاد الملحي.

البكتيريا المحفزة للنمو (PGPB) قادرة على تحسين نمو النبات، تطوره، والتأقلم مع الاجهاد على الرغم ان الية عمل البكتيريا لا تزال غير واضحة، اضافة بكتيريا B. megaterium تخفف وتزيل الأثر الناتج عن كلورايد الصوديوم وتحسن النمو والانتاج كما هو واضح من الدراسة الحالية.

ورأت الدراسة أن اضافة بكتيريا B. megaterium® (ATCC ١٤٥٨١™) يؤدي الى زيادة طول النبات، عدد الأوراق، عدد الأزهار، كتلة النبات، الأزهار والانتاج المبكر، تحسين محتوى الكلوروفيل، زيادة المجموع الجذري، التخفيف من تراكم كلورايد الصوديوم في الأوراق، زيادة في امتصاص البوتاسيوم، الكالسيوم والفسفور، والنباتات التي زرعت وتم إضافة البكتيريا عليها أظهرت قدرة عالية على تحمل الاجهاد الملحي مقارنة مع النباتات التي لم تضف اليها البكتيريا.

وجدت الدراسة أن إضافة البكتيريا أدى إلى زيادة في طول النباتات حوالي ٣٩٪ على درجة ملوحة ٨ ds/m ، نتيجة لتغيير إيجابي في نشاط هرمونات النمو النباتية. أعلى وزن للنباتات غير المجففة او الرطبة كان ١٥٩.٢٧ غم على تركيز ملوحة ٨ ds/m في النباتات التي تم اضافة البكتيريا اليها مقارنة مع النباتات التي لم يضف اليها بكتيريا حيث كان الوزن الرطب ٨٥.٧٧ غم عند ٨ ds/m . تأثير البكتيريا ايضا أدى الى زيادة في وزن الجذور الرطب بحاولي ٣٥ ٪.

بالنسبة للعلاقة مع فترة الازهار، أظهرت الدراسة أن تأثير الاجهاد الملحي أدى إلى تقليل بسيط في الفترة اللازمة للأزهار في النباتات التي لم يضف إليها البكتيريا، بينما أظهرت النباتات التي أضيفت إليها البكتيريا إزهار مبكر بنسبة ١٩٪ على تركيز ٦ ds/m والذي ترافق مع أعلى تكوين للعقد (٥)، ووزن القرون ٣٨.٧ غم، وعدد البذور ٢٧.٨، وعدد القرون ١١.٦٦، والوزن غير الجاف للبذور ١١.٠٦ غم والوزن الجاف ١.٨٥ غم، محتوى البوتاسيوم والكالسيوم ازداد بنسبة ٥٪ في النباتات المضاف اليها البكتيريا مقارنة مع النباتات الاخرى.

الدراسة أظهرت أن ملوحة التربة يمكن تخفيفها باستخدام مثل هذا النوع من البكتيريا مع النباتات المزروعة، حيث تناقصت ملوحة التربة المستخدمة في الأوعية بنسبة ١٠٪ مقارنة مع التربة التي زرع فيها النباتات اللتي لم يضف اليها بكتيريا B. megaterium.

توقيع اتفاقيتي تزويد مشروع محطة معالجة المياه العادمة في شمال غزة ومحطة تحلية مياه البحر المحدودة في جنوب القطاع بالطاقة الكهربائية

وقعت سلطة المياه الفلسطينية وشركة توزيع كهرباء غزة اتفاقيتين لتزويد عدد من مشاريع المياه والصرف الصحي بالطاقة الكهربائية. ووقع الإتفاقيتين كل من رئيس سلطة المياه م. مازن غنيم، ورئيس مجلس إدارة الشركـــــة م. سمير مطير. وتضمنت الاتفاقية الأولى تزويد مكونات مشروع محطة الشمال بقدرة ٦ ميغاوات، ونصت الاتفاقية الثانية على تزويد محطة تحلية الجنوب بحصة من الطاقة الكهربية تصل إلى ٢ ميغاوات، وذلك لإعادة تشغيل المحطة بالتيار الكهربائي من الشبكة بما يضمن تشغيلها بكامل قدرتها ٦ آلاف متر مكعب يومياً.

توقيع اتفاقية إنشاء وحدة تحلية للمياه في معبر رفح مع مؤسسة (هيومان أبيل)

وقع رئيس سلطة المياه م. مازن غنيم اتفاقية مع مؤسسة (هيومان أبيل) لتمويل إنشاء وحدة تحلية للمياه في معبر رفح، وذلك مع مدير مكتب المؤسسة في غزة حاتم شراب. حيث من المتوقع أن تعمل الوحدة بقدرة ٥٠ متر مكعب يومياً مع ملحقاتها بتكلفة تقديرية ٣١ ألف دولار، وذلك بغرض توفير مياه آمنة وصالحة للشرب لمستخدمي المعبر من أهالي قطاع غزة والطواقم العاملة فيه، وتم الاتفاق على أن يتم البدء في تنفيذ المشروع في الفترة القريبة القادمة.

توقيع اتفاقية التعاون المشترك مع الحكومة النمساوية

وقع م. مازن غنيم مع السيد أندريا ناسي ممثل الحكومة النمساوية لدى فلسطين اتفاقية الدعم الفني لسلطة المياه لاستمرار وحدة تنسيق المشاريع في تنفيذ البرنامج الذي يشمل اقامة محطات التحلية الصغيرة، محطة التحلية المركزية وملحقاتها، محطات معالجة المياه العادمة بالاضافة الى مشاريع اعادة الاستخدام للمياه العادمة في الزراعة.

كما تتضمن الاتفاقية المخرجات الشاملة للمشروع والمتعلقة بمتابعة ومراقبة تنفيذ المشاريع واعداد تقارير تقييمية والتقارير الفنية بغرض الحصول على تمويل للمشاريع، والتنسيق مع المؤسسات والجهات الفاعلة في قطاع المياه، ومتابعة تنفيذ التصاميم الهندسية لمشروع التحلية المركزية وملحقاتها، وكذلك التنسيق بين الجهات المانحة والجهات المنفذة للمشاريع والمساهمة في اعداد كتيبات العطاءات.

ووفق ما تنص عليه الاتفاقية فان مدة المشروع تستمر لأربعة سنوات تنتهي في العام ٢٠٢١ بقيمة اجمالية تصل الى ٩٠٠ ألف يورو.

يوم المياه العالمي

تحت شعار "الطبيعة لأجل المياه"

اصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية بيانا صحفيا مشتركا بمناسبة يوم المياه العالمي، وفي غزة: نُظمت فعالية اليوم العالمي للمياه، في محطة تحلية مياه البحر لجنوب غزة وموقع محطة التحلية المركزية على شاطئ دير البلح وسط قطاع غزة، وذلك لتسليط الضوء على الوضع المائي في القطاع والحديث عن موارد مائية بديلة من خلال تحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادمة. وضمن فعاليات يوم المياه العالمي نظمت دائرة التوعية في سلطة المياه الفلسطينية عدة فعاليات في مدارس محافظة رام الله والبيرة بهذه المناسبة.

عملية اصلاح قطاع المياه الفلسطيني

تعمل سلطة المياه على تنفيذ "خطة عمل الاصلاح" التي تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء في ١٤ كانون الأول ٢٠٠٩، وذلك من أجل تحديد وتنفيذ برنامج الإصلاح الشامل المؤسساتي والقانوني لقطاع المياه الفلسطيني.

وتشمل عملية الإصلاح إعادة تنظيم قطاع المياه ومؤسساته إلى جانب بناء القدرات ومراجعة الإستراتيجيات والسياسات من أجل الوصول إلى الحقوق المائية الفلسطينية والحفاظ عليها وتحسين إدارة الموارد المائية وضمان استدامة القطاع.

ومنذ المصادقة على القرار بقانون بشأن المياه تبذل سلطة المياه جهوداً حثيثة في عملية تطوير هذا القطاع الحيوي حيث تعنى سلطة المياه بإدارة وتطوير مصادر المياه، وإعداد السياسات والاستراتيجيات والخطط المائية، وترخيص وتطوير استغلال المصادر، والعمل على خلق بيئة استثمارية مستقرة ومناسبة لتحفيز القطاع الخاص على الإستثمار في قطاع المياه، وإنشاء وتطوير شركة المياه الوطنية ومرافق المياه الاقليمية.

وفي هذا الإطار تعمل سلطة المياه حالياً على إعادة تأهيل دائرة مياه الضفة الغربية وإنشاء شركة المياه الوطنية فقد قامت سلطة المياه بإعداد خارطة طريق لتأهيل دائرة مياه الضفة الغربية، وإنشاء شركة المياه الوطنية وعملت على تنفيذها ضمن الإمكانيات المتاحة، حيث تم حديثاً تطوير نظام فوترة لرفع كفاءة عملية الفوترة وسرعة التحصيل، كما تم تطوير برنامج شامل محوسب لإدارة توزيع المياه على مستوى الجملة على الشبكة العنكبوتية.

وتقوم سلطة المياه باتخاذ خطوات عملية بهدف الوصول إلى الاستدامة المالية على مستوى الجملة، من خلال العمل على مراجعة تعرفة مياه الجملة لاستعادة التوازن المالي للدائرة، والعمل على رفع نسبة تحصيل الديون من المشتركين، وتقليل نسبة الفاقد على الخطوط الرئيسية، وصياغة نظام الفترة الانتقالية لتأهيل الدائرة وانشاء الشركة.

ويعتبر هذا الإجراء جزء من عملية متكاملة تقوم بها سلطة المياه لتطوير البنية التحتية الخاصة بتوزيع المياه على مستوى الجملة وزيادة كميات المياه المزودة للهيئات المحلية وتحسين الخدمات المقدمة.

كما تسعى سلطة المياه لتقليل عدد مزودي الخدمات من خلال إنشاء مرافق مياه إقليمية تتمتع بالكفاءة المالية والإدارية والتشغيلية، في ظل وجود أكثر من ٣٠٠ مؤسسة تعمل على تزويد خدمات المياه للمواطنين تواجه الغالبية العظمى منها اشكاليات كبيرة تتعلق بكميات المياه ونسبة الفاقد العالي والجباية المتدنية وغيرها من العقبات التي تنعكس سلباً على جودة الخدمة المقدمة للمواطن، وعليه تعمل سلطة المياه على تطوير خارطة الطريق لانشاء مرافق مياه اقليمية، ضمن رؤية واقعية تدريجية للإنتقال إلى مرافق مياه إقليمية والاستفادة من مبدأ اقتصاديات الجملة مما ينعكس إيجاباً على تكلفة المتر المكعب للمياه والخدمة المقدمة للمواطن.

وتجدر الإشارة إلى بدء العمل على تصميم وتنفيذ عدد من البرامج الداعمة لإنشاء هذه المرافق منها برنامج الأمن المائي الممول من البنك الدولي، برنامج الترابط ما بين المياه والطاقة والغذاء الممول من الوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبي، وبرنامج تقوية كفاءة إدارة خدمات المياه في بلدية جنين بتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وفي هذا السياق، تقوم سلطة المياه بالعمل على وضع الخطط والبرامج لبناء القدرات وتدريب وتأهيل الكوادر الفنية في قطاع المياه.

كما عمدت سلطة المياه إلى إعداد وتجهيز مجموعة من السياسات والإستراتيجيات والخطط الإستراتيجية والأنظمة على مستوى قطاع المياه والتي تعتبر الأساس الناظم لمأسسة عملية إدارة قطاع المياه، على سبيل المثال لا الحصر، تم إعداد الخطة الإستراتيجية والتنفيذية لقطاع المياه ٢٠١٧- ٢٠٢٢، وسياسة واستراتيجية بناء القدرات لقطاع المياه واستراتيجية التوعية، إضافة إلى مجموعة من الأنظمة منها نظام التعرفة الموحد ونظام ربط النشآت ونظام جمعيات مزودي الخدمات، وغيرها من السياسات والإستراتيجيات والأنظمة.

وتعمل سلطة المياه على تطوير أنظمتها الداخلية، حيث تم الإنتهاء من تطوير أدلة إجراءات العمل لسلطة المياه، وإعداد نظام المعلومات المحوسب لإدارة ومتابعة عقود ومشاريع سلطة المياه، ونظام إدارة معلومات مختبر جودة المياه غيرها من الخطوات العملية في هذا الإطار.

تطوير البنية التحتية

مشروع إنشاء خزان مياه وتأهيل شبكة المياه الداخلية لبلدية دير الغصون ـ طولكرم

بدأ العمل بالمشروع بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٠ ومتوقع تشغيله في عام ٢٠١٨ وهو بتمويل من موازنة سلطة المياه الفلسطينية بقيمة ٣,٤٥٧,٩٧٧,٦ شيكل. يهدف المشروع إلى زيادة كمية المياه حيث سيخدم المشروع حوالي ٩,٧٠٠ نسمة في نطاق منطقة دير الغصون، من خلال إنشاء خطوط ناقلة وخطوط توزيع وبناء خزان مرتفع سعة ٥٠٠م٣. سيسهم المشروع في ضمان جوده المياه والعمل على ضمان التوزيع العادل للمياه في بلدية دير الغصون.

مشروع إنشاء شبكة توزيع مياه داخلية لبلدية عرابه ـ جنين

المشروع في مرحلة التنفيذ حاليا ومتوقع تشغيله في عام ٢٠١٨ وهو بتمويل من موازنة سلطة المياه الفلسطينية بقيمة ٣,٩٧٠,١٨١ شيكل. يهدف المشروع إلى زيادة كمية المياه وتقليل نسبة الفاقد حيث سيخدم المشروع حوالي ١٢,٣٣٠ نسمة في نطاق منطقة عرابه، من خلال إعادة تأهيل الشبكة الداخلية للبلدية وتمديد خطوط مياه بأقطار مختلفة وبناء عدد من المناهل التي تضمن توزيع المياه بالشكل المطلوب، بالإضافة إلى بناء عدد من محطات الدفع الصغيرة لإيصال المياه الى المناطق المرتفعة في منطقة عرابه. في عام ٢٠١٧ تم إنجاز تمديد أنابيب مياه بطول اجمالي ١٩,٤٢٠ م وبناء مناهل بعدد كلي ٦٩ منهل، وفي الربع الأول من عام ٢٠١٨ تم تمديد الوصلات المنزلية بطول٦٠٠٠ م وعدد ١٨٠٠ وصلة وحاليا بناء غرف المضخات وعمل فحوصات الكلور والضغط لخطوط المياه.

لتحسين خدمات المياه ... هدفنا

مشروع إنشاء خزان مياه قرية برطعه الشرقية - جنين

يهدف المشروع الى تطوير خدمات المياه وتحسين امددات المياه للمواطنين في قرية برطعه حيث سيخدم المشروع حوالي ٥٠٠٠ نسمة في نطاق برطعه الشرقية الواقعة خلف جدار الفصل العنصري، ومتوقع تشغيله في عام ٢٠١٨ وهو بتمويل من موازنة سلطة المياه الفلسطينية بقيمة ١،٥٦٣،٣٥٠ شيكل. يشمل المشروع بناء خزان مرتفع سعة ٥٠٠ كوب وإنشاء خطوط مياه، وبناء نظام القراءة عن بعد للعداد الرئيسي. وفي عامي ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ تم انجاز بناء خزان مرتفع سعة ٥٠٠ متر مكعب، وتمديد خطوط مياه بنسبة ٧١٪ من المشروع، وفي الربع الأول من عام ٢٠١٨ تم دهان و فحص وتعقيم الخزان وتركيب الأعمال الميكانيكية والانشائية للخزان، إضافة إلى بناء جدران الحماية وتركيب الشبك، وبناء المناهل وتركيب القطع الميكانيكية وفحص الخط وتعقيمه، ووصل الخطوط الجديده مع القديمة.

مشروع تجهيز بئر العوجا وبناء خزان ومضخة ووحدة دفع - أريحا

يهدف المشروع إلى زيادة كمية المياه الصالحة للشرب وتقليل التباين في معدلات التزويد فيها حيث سيخدم المشروع حوالي ٥،٢٠٠ نسمة في نطاق منطقة العوجا-أريحا، المشروع في مرحلة التنفيذ ومتوقع تشغيله في عام ٢٠١٨ وهو بتمويل من وكالة اليابان للتعاون الدولي و بقيمة ٨٢٠،٣٠٠ دولار أمريكي. يشمل المشروع على تجهيز بئر مياه وبناء خزان توازن وتوريد مضخة بالإضافة إلى إنشاء خط ناقل بقطر ٨" في منطقة بئر العوجا وقد تم الانتهاء من الأعمال الإنشائية في المشروع وتوصيل الكهرباء للبئر وتم عمل اختبار Air Lifting للبئر بهدف تحسين جودة مياه الشرب بحيث تكون درجة عكورة المياه المستخرجة ضمن مواصفات WHO for drinking water والتي سيتم ضخها من البئر وتغذي المنطقة وحتى لا تؤثر المياه سلباً على استخدام مضخة البئر.

التعاون الألماني مسيرة من الإسهامات الفاعلة في رفد قطاع المياه الفلسطيني

تعتبر الحكومة الألمانية شريكاً استراتيجياً لقطاع المياه الفلسطيني منذ فترة طويلة، حيث عمل التعاون الإنمائي الألماني بالتعاون الوثيق مع شركائه في قطاع المياه، ومن خلال الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) على تغطية الأولويات الرئيسية لخطة التنمية الوطنية الفلسطينية ومنها قطاع المياه والصرف الصحي، وذلك عن طريق تمويل بناء مشاريع البنية التحتية من خلال بنك التنمية الالماني (KFW)، وتطوير المؤسسات العاملة في قطاع المياه من خلال التعاون الفني الألماني (GIZ). حيث بلغت موازنة المشاريع القائمة والممولة من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية ب ٣٢٥ مليون يورو. بدأ التعاون الفلسطيني الألماني في قطاع المياه من خلال بنك التنمية الألماني (KFW) في أوائل التسعينات، ليضع بصمات واضحة واسهامات كبيرة عبر سلسلة من البرامج والمشاريع وأهمها.

• تشغيل محطة تنقية مياه الصرف الصحي في البيرة عام ٢٠٠٠ بقدرة ٥،٠٠٠ متر مكعب يومياً في المرحلة الأولى. وتم حديثاً تحديث وتعديل عملية المعالجة للحد من استهلاك الطاقة.

• محطة معالجة مياه الصرف الصحي في نابلس الغربية، والتي تعمل منذ تشرين الثاني ٢٠١٣ وتخدم ١٢٠،٠٠٠ نسمة، بسعة ١٤،٨٦٠ متر مكعب في اليوم.

• انشاء محطة البريج المركزية لمعالجة مياه الصرف الصحي (بسعة ٦٠،٠٠٠ متر مكعب في اليوم)، وهو جزء من نظام متكامل لمعالجة مياه الصرف الصحي. إضافة الى إعادة تأهيل محطة معالجة مياه الصرف الصحي الشيخ عجلين الحالية. سيكون بإمكان المحطتين معالجة ١٢٠،٠٠٠ مترمكعب في اليوم من مياه الصرف الصحي؛ والمستفيدين منه حوالي مليون نسمة تغطي المنطقة الوسطى من قطاع غزة.

• المشاركة في عملية إعادة إعمار غزة والتي تهدف إلى تأهيل خدمات المياه والصرف الصحي، حيث شاركت الحكومة الألمانية في بناء وإعادة تأهيل الخزانات التي دمرت خلال العدوان الإسرائيلي، و٢٧ بئرمياه، و٦٠ كم من شبكات المياه والصرف الصحي، و٣ محطات ضخ.

• دعم برامج تقليل المياه غير المحاسب عليها في بلدية نابلس ومنطقة امتياز مصلحة مياه محافظة القدس.

• إنشاء نظام جديد لتوزيع المياه بما في ذلك عدادات المياه مسبقة الدفع، لمنطقة عقربا جنوب شرق محافظة نابلس، ويستفيد من النظام الجديد حوالي ٤٠،٠٠٠ نسمة.

وقد كان للتعاون الفني الألماني (GIZ) من خلال المرحلة الثالثة لبرنامج المياه (٢٠١٤-٢٠١٨) دور رئيسي في عملية التطوير المؤسساتي لقطاع المياه، ومن الامثلة على ذلك:

• دعم سلطة المياه الفلسطينية لتطوير أداء دائرة مياه الضفة الغربية، والمساهمة في دعم عملية الإصلاح مع غيرها من المؤسسات الشريكة، بما يشمل انشاء مرافق المياه الاقليمية.

• دعم برامج تطوير أداء مقدمي خدمات المياه من خلال:

• تطوير النظام المالي والإداري ونظام الفوترة المحمول وإنشاء مركز خدمات المشتركين لعدد من مقدمي الخدمات.

• دعم إنشاء وتطوير مختبرات فحص جودة المياه لعدد من الهيئات المحلية في الضفة الغربية.

• دعم مشروع تخفيض الفاقد لعدد من مقدمي الخدمات من خلال دراسات تحليل الفاقد، والمساهمة في تنفيذ توصيات الدراسات عبر تقديم أنابيب المياه والعدادات والمضخات وغيرها.

• المساعمة في عملية بناء قدرات العاملين لمقدمي الخدمات من خلال مجموعة كبيرة من التدريبات المتخصصة.

• إجراء تدقيق النوع الإجتماعي في ثلاثة مؤسسات من قطاع المياه

دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة هي تنمية اقتصادية اجتماعية للجيل الحالي، وتهدف إلى تحقيق متطلبات الحياة من دون استنزاف البيئة والتأثير على حاجات الأجيال القادمة، كما تهدف إلى تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، بالإعتماد على ركائز أساسية، هي النمو الإقتصادي والعدالة الإجتماعية وحماية البيئة والإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والحد من استنزافها وضرورة التكامل بين العمليات والأنشطة المستدامة للتنمية.

ويعتبر مؤشر توفير المياه ومؤشر العناية والاهتمام بالبحث العلمي من أهم المؤشرات التي تحدد مستقبل الدول ومكانتها، لذا تضع سلطة المياه ضمن سياساتها أهمية بناء شراكة حقيقية مع المؤسسات الأكاديمية اليوم، باعتبارها مفتاح تطوير القطاع مستقبلاً، وضرورة تشجيع البحث العلمي والموجه نحو تطوير تقنيات الاقتصاد في استهلاك المياه، وإعادة استخدام المياه وتحلية المياه المالحة، وتخفيف كلفتها لإتاحة استعمالها للأغراض المختلفة وبشكل آمن، وهذه السياسة هي جزء لا يتجزأ من استراتيجية سلطة المياه التطويرية.

وتنفيذاً لهذه السياسة، وبهدف إيجاد وابتكار حلول مبدعة مبنية على أسس علمية ممنهجة للمشاكل القائمة، عملت سلطة المياه على التواصل مع المؤسسات المانحة في هذا الإطار، وذلك لتوفير منح دراسية لطلبة الدراسات العليا في هذه التخصصات. ونجحت مؤخراً في توفير ٧ منح لجامعات محلية وذلك بالشراكة مع مؤسسة ميدريك، والممثلية النمساوية، ووزارة التربية والتعليم الألماني.

وتأتي هذه الخطوة استكمالا لما قامت به سلطة المياه منذ العام ٢٠٠٨ بدعم أبحاث هادفة ذات أولوية تنموية من خلال طلبة الماجستير والباحثين، فقد بلغ عدد الطلبة لغاية عام ٢٠١٧ الذين تم اختيارهم من قبل لجنة مشتركة من سلطة المياه وأساتذة الجامعات ضمن معايير مهنية وآلية شفافة ٢١٢ طالبا، حيث نجحت اللجنة بتوجيههم نحو المواضيع ذات الحاجة الملحة لقطاع المياه، من خلال انتقاء المواضيع التي تخدم هذا القطاع، بحيث تكون قابلة للتطبيق بوسائل تكنولوجية تساهم في خدمة مستقبل وتطور القطاع، ووصلت المبالغ التي تم تقديمها من خلال هذه المنح الى ٨٠٠ ألف دولار وذلك لتغطية الرسوم الجامعية وتكاليف البحث.

بالإضافة إلى ذلك وفرت سلطة المياه أجهزة مخبرية لثمان جامعات محلية ومراكز بحثية، بهدف رفع مستوى الأبحاث في مجال المياه، وأدّى هذا الجهد والدعم المتواصل إلى تحقيق أبحاث متميزة تم عرض نتائجها كأوراق علمية في المؤتمرات العالمية في ألمانيا وهولندا وبرشلونة والمغرب.

وتعمل سلطة المياه على توثيق هذه الدراسات والابحاث كمراجع علمية يمكن الرجوع إليها والإستفادة منها ضمن مكتبتها الواقعة في مقرها. وحاليا تستقبل المكتبة العديد من الطلبة للاستفادة من هذه الأبحاث إلى جانب محتويات المكتبة الأخرى من إصدارات وكتب في مجال المياه والبيئة.

ولا يتوقف متابعة البحث العلمي على الجانب النظري بل يمتد إلى الجانب التطبيقي، حيث شاركت سلطة المياه في بناء محطة معالجة تجريبية في جامعة خضوري بقيمة ١٣٠ ألف دولار، تشتمل على ٥ نماذج لمعالجة المياه العادمة بتمويل من الحكومة النمساوية، وكذلك تأهيل محطات أخرى (طليتا قومي، بديا، بني زيد) بقيمة ١٢٠ ألف دولار. إضافة إلى إنشاء ١٢ محطة معالجة مدرسية لمعالجة مياه المشربيات وإعادة استعمالها في ري الحدائق المدرسية، وكذلك إصدار دليل بيئي تعليمي للمنهاج المدرسي الفلسطيني.

مناطق (ج) معاناة إنسانية حقيقية في الحصول على المياه

صمود أهلنا في مناطق (ج) على رأس أولوياتنا

في فلسطين ، يواجه قطاع المياه العديد من التحديات ، ومعظمها وأخطرها يرجع إلى التحدي السياسي الناجم عن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين بما في ذلك الحق الإنساني في الوصول إلى مياه شرب آمنة. خصوصا في مناطق (ج) ، والتي تشكل أكثر من ٦٠ في المائة من الضفة الغربية تعتبر منطقة (ج).كحقيقة على الأرض.

وعند الحديث عن المناطق (ج)، فإننا نجمل معاناة وتحدى العائلات الفلسطينية ببقائها وتجذرها على أرضها، حيث يعيق الإحتلال الجهود المحلية والدولية الرامية إلى تطوير التجمعات الفلسطينية من حيث السكن اللائق والبنية التحتية وسبل العيش ، وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على ظروف الحياة وتفاقم من معاناة شعبنا، أدى ذلك الى شح كبير في مصادر المياه ونقص في إمدادات المياه في تلك المنطقة، وانعدام البنية التحتية لذلك. حيث تعتمد في معظمها على جمع مياه الامطار خلال فصل الشتاء، وشراء المياه بواسطه الصهاريج بأثمان باهظه.

وعند الحديث عن هذه المناطق، قد تكون الأولوية الأولى هي حصولهم على حقوقهم المائية، ولكن لضمان حياه كريمة وصحية لهم لابد أيضاً من العمل على توفير خدمات مياه وصرف صحي بأقصى الإمكانيات، وخصوصاً أن بعض هذه المناطق تعاني من كوارث بيئية نتيجة اهمال الإحتلال لمتطلباتها من خدمات الصرف الصحي.

أرقام من الواقع...

بالإعتماد على مسح أجراه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عام ٢٠١٣،فإن هناك ١٨٠ تجمع فلسطيني في أرجاء الضفة الغربية لم تكن مرتبطة بشبكة المياه، حتى تاريخه، ويعيش فيها نحو ٣٠ الف شخص، معظمهم في مناطق (ج)، وهذه البلدات تعاني ليس فقط ما ذُكر من قيود على تطوير البنى التحتيّة، فهي تعاني أيضًا جرّاء الاستيلاء على موارد المياه الطبيعيّة التي اعتمدت عليها طيلة سنين، ومنعها من الوصول اليها. حيث تقل حصة الفرد من المياه للآلاف من سكان هذه التجمعات لأقل من ٢٠ لترا في اليوم. إضافة الى ارتفاع تكلفة المتر المكعب من المياه حتى ٤٠٠ ٪ من سعر المياه المزوّدة عبر الأنابيب، وذلك بسبب نقلها بواسطة الصهاريج، وفي حالات كثيرة تكون الظروف الصحية في صهاريج نقل المياه متردّية بحيث تصبح المياه غير آمنة للشرب.

سياسات إسرائيلية موجهة...

لقد لعبت الاجراءات والقيود الإسرائيلية المفروضة على الجانب الفلسطيني في لجنة المياه المشتركة، وتعقيدات ما يعرف بالإدارة المدنية الإسرائيلية دوراً كبيراً في مفاقمة المعاناة اليومية في الحصول على المياه في المناطق المصنفة "ج"، حيث أعاقت لسنوات الجانب الفلسطيني من حفر آبار إنتاجية جديدة، أو تطوير مصادر مياه إضافية. إن انتهاج هذه السياسات العنصرية في هذه المناطق يهدف إلى تحقيق غايات ممنهجة منها إبقاء الجانب الفلسطيني رهين التحكم الإسرائيلي من خلال إجباره على شراء المزيد من المياه من شركة المياه الإسرائيلية وإبقاء الاحتلال قوة مسيطرة على المناطق المصنفة "ج"، وتوفير كميات مياه كافية للمستوطنات الإسرائيلية على حساب حصة الفرد الفلسطيني.

جهود حثيثة للتخفيف من المعاناة اليومية في الحصول على المياه

تسعى سلطة المياه بشكل حثيث لتحسين الحياة لسكان المناطق المهمشة والتخفيف من معاناتهم اليوميةمن خلال تطوير الخطط الاستراتيجية والريادية التي تسعى مع كافة الشركاء المحليين والدوليين لتنفيذها، نحو تحسين الواقع المائي وتلبية الإحتياجات الملحة لأبناء شعبنا في هذه المناطق.

شخصية العدد

رحل المهندس أحمد كلاّب أوائل شهر شباط من العام الجاري، وكان يشغل منصب مدير دائرة ضبط الجودة في سلطة المياه في غزة منذ العام ٢٠٠٥، حيث ومنذ توليه منصبه كان يتابع الإشراف على تنفيذ العديد من المشاريع المائية في قطاع غزة بعطاء وإخلاص دائم.

ولد المهندس كلاّب في مخيم الشاطئ في العام ١٩٥٩، وهو متزوج ولديه ٧ أولاد (٦ أبناء وابنة واحدة)، ويعود أصل عائلته إلى قرية بَشيّت التي هُجّر أهلها بعد النكبة، وترعرع في المخيم حتى انتقلت عائلته لاحقاً إلى حي الشيخ رضوان شمال مدينة غزة.

حصل المهندس كلاّب على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية في العام ١٩٨٣ من جامعة المنوفية في مصر، قبل أن يعود إلى أرض الوطن، ليبدأ مسيرته العملية في مجلس قروي جباليا لمدة عامين انتقل بعدها للعمل في دولة ليبيا الشقيقة، حيث مكث هناك تسعة أعوام.

وبعد قيام السلطة الوطنية، عاد المهندس كلاّب إلى غزة، فعمل مديراً فنياً لدى المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) منذ العام ١٩٩٥ وحتى العام ١٩٩٨.

وفي العام ذاته بدأت مسيرته في سلطة المياه التي انتقل إليها للعمل في إدارة المشاريع، وفي العام ٢٠٠٥ شغل منصب مدير دائرة ضبط الجودة حتى رحيله.

عرف عنه هدوءه وتعامله الدمث مع زملاءه، وإصراره ومواصلته على العمل ضمن طواقم سلطة المياه خلال الفترات العصيبة التي مر بها قطاع غزة خلال السنوات الماضية.

ترك كلاّب بصمات واضحة من خلال عمله في الإشراف على عدد من المشاريع المائية في قطاع غزة، ومنها محطتي تحلية الوسطى وجنوب غزة، ومشاريع الشبكات والآبار، وعدد من المشاريع التطويرية، ومنها تطوير شبكات الصرف الصحي في منطقتي عامر والبركة (شمال ووسط القطاع).

ورغم معاناته المستمرة مع المرض خلال الأشهر الماضية وتلقّيه العلاج المكثف والسفر إلا أنه كان يعود إلى مكتبه لمتابعة المشاريع التي أسهم في متابعة تنفيذها فضلاً عن ممارسة مهامه حتى آخر لحظة قبل أن يشتد عليه المرض.

نسأل الله أن يتغمده برحمته
وأن يدخله فسيح جناته وأن يغفر له ويرحمه

"المهندس أحمد كلاب ما عهدناه إلا إنساناً مثابراً وكان معروفاً بهدوئه، فضلاً عن شغفه بالعمل ومتفانياً رغم الظروف والتحديات ".

مروان البردويل، مدير مشروع وحدة تنسيق برنامج إمداد غزة بالمياه المستدامة، سلطة المياه

"الزميل كلاب كان مثالاً للزميل الخلوق المتعاون مع زملائه، ترك فينا أثراً طيباً وسيرة عطرة، سلطة المياه فقدت شخصاً مهنياً ترك فراغاً خلفه".

جهاد الدشت، رئيس قسم حفر الآبار، سلطة المياه

التعديات على المصادر المائية

بالرغم من محدودية المصادر المائية في فلسطين بسبب سيطرة الاحتلال على الجزء الأكبر منها والتي تعتبر تحديات خارجية يصعب التعامل معها، إلا أننا وفي نفس الوقت نواجه تحديات داخلية ناتجة عن التعديات غير الشرعية والمخالفة للقرار بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤ بشأن المياه والذي نص:

"اعتبار أن المياه ملكية عامة، لا يحق لأي فرد أو جهة أو مؤسسة استخراج المياه واستخدامها والتصرف فيها، إلا بعد الحصول على الترخيص اللازم من سلطة المياه."

وتتمثل هذه الإعتداءات في الحفر العشوائي للآبار الجوفية، والضخ الجائر للمياه، والتمدد العمراني وإقامة المنشآت الصناعية بالقرب من المصادر المائية، إضافة إلى استخدامات الأسمدة والمبيدات الحشرية المفرط في الزراعة، وطرح المخلفات الصناعية والنفايات الصلبة وتصريف المياه العادمة وغيرها.

تنبع أهمية متابعة ومعالجة التعديات، كونها تشكل تهديداً مباشراً على سلامة المياه الجوفية، بشكل يؤدي إلى استنزافها وتلوثها، ومن الشواهد التي تظهر أثر التعديات على واقع المياه في مناطق مختلفة من محافظات الوطن، تدني وهبوط في مستوى المياه الجوفية نتيجة الحفر العشوائي للآبار، ما أدى إلى توقف العديد من الأبار العاملة عن الضخ. كما أدى الضخ الجائر للمياه إلى تأثر تدفق بعض الينابيع ولا يقل أهمية تملح وتلوث المياه في مناطق أخرى.

إن تفاقم الوضع وازدياد التعديات على المصادر المائية يضع العديد من المعيقات والعراقيل أمام سلطة المياه في تنفيذ خططها الرامية إلى تطوير المصادر المائية وحمايتها وحسن استغلالها، في سبيل تأمين مصادر المياه للاحتياجات الحالية والمستقبلية.

في ظل هذه المعطيات أصبح هناك ضرورة للحد من التعديات ووقفها من أجل تقليل أثارها السلبية على المصادر المائية، وهذا يتم من خلال رفع درجة الوعي لدى المواطن والمؤسسات المختلفه بأهمية المياه والمحافظة عليها، وتفعيل قانون المياه واتخاذ الاجراءات الصارمة والرادعة بحق المخالفين لما فيه مصلحة للوطن والمواطن.

تنظيم آلية حفر الآبار والحد من العشوائية مصلحة وطنية

عند الحديث عن الآبار الخاصة نعني تلك الآبار الزراعية المستخدمة في ري المزروعات، والتي تم حفر معظمها قبل العام ١٩٦٧. قامت السلطات الإسرائيلية بحفر العديد من الآبار داخل حدود الضفة الغربية، تمتاز بأعماق تقارب أربعة أضعاف أعماق الآبار الفلسطينية، ومعدل إنتاج يفوق بشكل كبير معدل إنتاج الآبار الفلسطينية، أدت إلى انخفاض كبير في القدرة الإنتاجية للآبار الفلسطينية وفي بعض الأحيان إلى جفافها.

استمر الاحتلال بالتحكم من خلال اللجنة المشتركة في كافة الطلبات المتعلقة بحفر آبار المياه او تأهيل القائم منها، حيث تم رفض العديد من هذه الطلبات لاسباب وحجج واهية، وعرقلة الحصول على الموافقة التي قد تستغرق سنوات طويلة.

ومع تزايد عدد السكان وازدياد الطلب على المياه أصبحت الحاجة ملحة لحفر آبار جديدة، ونظرا لمحدودية فرص توفر المياه لأغراض الزراعة نتيجة القيود التي يفرضها الإحتلال، لجأ المزارعون لحفر آبار عشوائية مخالفة دون تنظيم، مما انعكس سلبا على الآبار القائمة، وأدى إلى جفاف العديد من الآبار والينابيع، وتدهور الخزان الجوفي في ظل عشوائية الحفر والتي لا تعتمد على أي دراسات تتعلق بالخزانات الجوفية.

ولغايات تنظيم واستدامة هذا القطاع الهام، لجأت سلطة المياه الى مفهوم التخطيط الشمولي، حيث تم انجاز العديد من الخطط الاستراتيجية لتحديد الأولويات والخيارات التطويرية والإجراءات الواجب اتباعها للتخفيف من أزمة المياه، ووضع اللوائح الكفيلة بتنظم عمليات الحفر ومنح الرخص. كما لجأت سلطة المياه إلى عدة إجراءات للحد من الحفر العشوائي، من خلال تكثيف الرقابة الميدانية على المخالفات وإخطار المخالفين بضرورة التوقف عن الحفر وإزالة المخالفة إن وجدت، واتخاذ الاجراء القانوني .

زيارة وفد وكالة التنمية الفرنسية

استقبلت سلطة المياه وفداً من وكالة التنمية الفرنسية في جولة تفقديّة شملت عدداً من مشاريع المياه والصرف الصحي في قطاع غزة، حيث بحث الطرفان آخر التطورات بشأن الوضع المائي في غزة، وتداعيات الأزمة المائية واستعرض الجانبان سبل التعاون من أجل تحقيق هذا الهدف وتعزيز الدعم اللازم للخطط والبرامج الواعدة وخاصة فيما يتعلق ببرنامج التحلية والمعالجة وإعادة الاستخدام وتوفير مصادر مائية بجودة ملائمة كماً ونوعاً لتحقيق الاحتياجات الحالية والمستقبلية. وتضمنت الزيارة جولة في محطة معالجة المياه العادمة في شمال قطاع غزة، ومشروع آبار الاسترجاع التابع للمحطة، وكذلك تمت زيارة محطة معالجة المياه العادمة لمحافظتي غزة والوسطى شرق البريج، ومحطة تحلية مياه البحر محدودة الكمية لجنوب القطاع، وخزان المنطار وعدداً آخر من المرافق المائية في القطاع.

المشاركة في المعرض البيئي "نحو تعزيز مفهوم الإنتاج والاستهلاك المستداميين"

شاركت سلطة المياه في المعرض البيئي "نحو تعزيز مفهوم الإنتاج والاستهلاك المستدامين" والذي نظمته سلطة جودة البيئة بمشاركة عشرات من المؤسسات الحكومية والأهلية والشبابية والمجموعات والمبادرات البيئية وعدد من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية. شرح طاقم سلطة المياه المشارك للجمهور والرواد الجوانب المتعلقة بأزمة المياه في القطاع والمشاريع والبرامج التي اعتمدتها السلطة لمواجهة هذه الأزمة والحفاظ على الموارد الطبيعية المتمثلة بالخزان الجوفي من الانهيار والبحر من ارتفاع مستويات التلوث.

ورشة عمل إدماج النوع الإجتماعي

نظمت سلطة المياه ورشة عمل تحت عنوان "ادماج النوع الاجتماعي في قطاع المياه والصرف الصحي" والتي هدفت إلى مناقشة مستويات ادماج النوع الاجتماعي في الجوانب الادارية والفنية والتنفيذية. وخلال الورشة تم استعراض دليل النوع الاجتماعي ومتطلبات ادماج النوع الإجتماعي من حيث ايجاد بيئة مشجعة وداعمة، باعتبار الادماج عملية تغيير في الثقافة السائدة في المؤسسة وذلك لضمان فعالية واستدامة عملية الادماج للوصول الى التنمية الحقيقة. كذلك تطرقت الورشة الى أن هناك عناصر يجب التأكد منها لضمان ادماج حقيقي للنوع الاجتماعي منها الجانب السياساتي الوطني والمؤسسي، وتحليل القدرات والمهارات للعاملين والعاملات في القطاع، وكذلك اتخاذ التدابير اللازمة للموائمة مع احتياجات النوع الاجتماعي والتحليل من منظور النوع الاجتماعي.

مناقشة مسودة سياسات قطاع المياه الفلسطيني

جانب من ورشة العمل التي نظمتها سلطة المياه حول مناقشة مسودة سياسات قطاع المياه الفلسطيني والتي تطرقت في احد جوانبها الى اهمية توعية مقدمي الخدمات على اهمية الشراكة مع القطاع الخاص والية هذه الشراكة وفوائدها بالاضافة الى العمل على تطوير برامج لبناء قدرات مقدمي الخدمات على اليات بناء الشراكة واختيار نوع الشراكة المناسب

مناقشة خارطة الطريق لإنشاء مرافق المياه الإقليمية

نظمت سلطة المياه الفلسطينية وبحضور مجموعه من الدول والمؤسسات المانحة ومنها البنك الدولي ووكالة التنمية الفرنسية والاتحاد الأوروبي ومجموع من شركائنا من ممثلي الحكومة من وزاره الزراعة ووزارة الحكم المحلي ومجموعة من مزودي خدمات المياه والصرف الصحي، ورشة عمل لمناقشه التقرير النهائي لمشروع خارطة الطريق لانشاء مرافق المياه الاقليمية الممول من الإتحاد الاوروبي وقد تم عرض الخرائط النهائية الخاصة بمراحل انشاء مرافق المياه الاقليمية التي تتمتع بالكفاءة المالية والتشغيلية عن طريق دمج دوائر المياه لدى مقدمي الخدمات على ثلاثة مراحل رئيسية لتصبح ٣٠ مرفقا على المدى القصير وما يقارب ١٢ على المدى المتوسط لتصل الى أربعة مرافق رئيسية بحلول ٢٠٣٢.

المشروع الأكبر والأحدث يرى النور
١٣ آذار افتتاح مشروع "محطة معالجة المياه العادمة شمال غزة"
بداية مرحلة جديدة لوقف التدهور البيئي في قطاع غزة

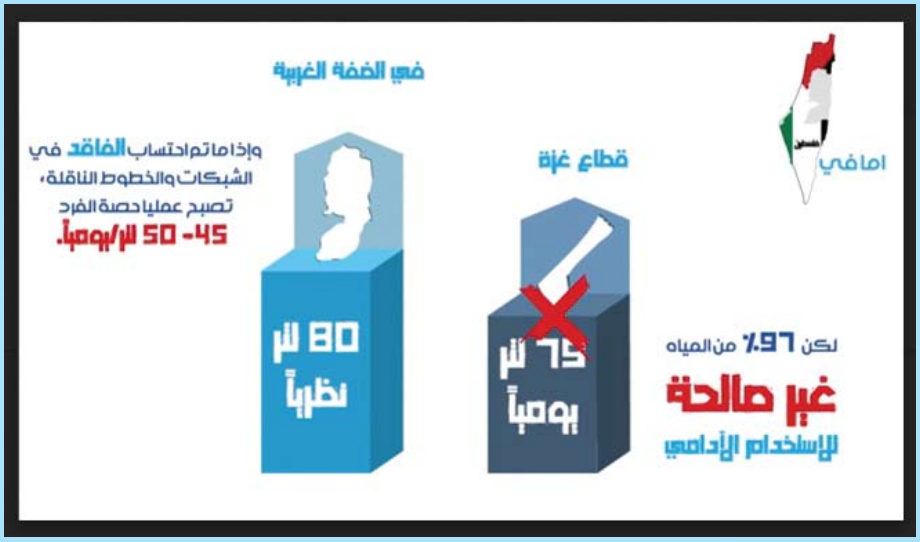
في الضفة الغربية
80 م³ سنوياً
وإذا ما تم احتساب الفاقد في الشبكات والخطوط الناقلة، تصبح عملياً حصة الفرد 45- 50 ل/يومياً.
قطاع غزة
65 م³ يومياً
امافي
لكن 96٪ من المياه
غير صالحة
للاستخدام الآدامي

أول مصدر مياه في منطقة بيرين - شرق الخليل

سلطة المياه الفلسطينية
PALESTINIAN WATER AUTHORITY

Ramallah office Tel: +970 2 298 7665 Fax: +970 2 298 7336
Gaza office Tel: +970 8 282 7520 Fax: +970 8 282 2697
www.pwa.ps / pwa@pwa.ps